رخصتا الهدم والبناء شرط لصرف مواد إعادة البناء

«التجارة»: المواد الإنشائية المدعومة لمرة واحدة فقط.. وبالبطاقة المدنية

طارق عرابي

أصدر وزير التجارة والصناعة أسامة بودي تعديلا على قرار صرف المواد الإنشائية المدعومة، حصر بموجبه صرف تلك المواد لمرة واحدة فقط، وذلك وفقا للشروط التالية:

«تعديل البند رقم 1 من القرار الوزاري رقم 222 لسنة 2024 بحيث يكون صاحب العلاقة قد حصل على قرض من بنك الائتمان الكويتي، سواء كان قرض بناء أو قرض ترميم وتوسعة أو قرض شراء أو قرض هدم وإعادة بناء، على أن تصرف المواد للمستفيد لمرة واحدة فقط، ويحدد استحقاقه لها وفقا لرقمه المدني، ويكون الصرف مرتبطا بهذا الرقم».

وفي تعديل البند رقم 6 من المادة الرابعة من القرار رقم 222 لسنة 2024، فقد نص التعديل على أنه إذا كان المستفيد مالكا لبيت، ويرغب في هدمه وإعادة بنائه، فيطبق بشأنه حكم البند (أولا) من المادة الثانية، ويشترط لذلك ما يلي:

أ ـ أن يكون قد حصل على قرض هدم وإعادة بناء من بنك الائتمان الكويتي.

ب ـ إرسال رخصة الهدم ورخصة البناء الجديد عن طريق النظام الإلكتروني.

ج ـ أن يقدم كتابا من بنك الائتمان الكويتي يتضمن قيمة المبلغ المحجوز للهدم وإعادة

وزير التجارة والصناعة أسامة بودي

البناء، ويتم تحديد الكمية وفقا للجدول المبين في البند (أولا) من المادة الثانية، مع مراعاة خصم الكميات السابق صرفها للمستفيد.

ونصت المادة الثانية من القرار على إلغاء البند رقم 7 من القرار رقم 222 لسنة 2024، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار.

ونصت المادة الثالثة والأخيرة من القرار على أن تتولى جهات الاختصاص، كل في نطاق اختصاصه، تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

محطات شحن السيارات الكهربائية تدخل قائمة الأنشطة التجارية في الكويت

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

طارق عرابي

أصدرت وزارة التجارة والصناعة القرار الوزاري رقم (167) لسنة 2026، بشأن استحداث وتعديل عدد من الأنشطة التجارية، وذلك ضمن الحدود المعمول بها في الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتضمن القرار استحداث نشاطين تجاريين جديدين، يتعلق الأول بتشغيل وإدارة محطات شحن المركبات الكهربائية، فيما يختص الثاني ببيع وتركيب وصيانة أجهزة ومعدات شحن المركبات الكهربائية والخدمات المتصلة بها. وحددت الوزارة الجهات الرقابية على النشاطين، إذ يخضع نشاط تشغيل وإدارة محطات شحن المركبات الكهربائية لرقابة وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزارة الداخلية، ممثلة في الإدارة العامة للمرور وإدارة هندسة المرور، بينما يخضع نشاط بيع وتركيب وصيانة أجهزة ومعدات شحن المركبات الكهربائية لرقابة وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة. كما شمل القرار تعديل نشاطين تجاريين، حيث جرى تعديل نشاط «مطبخ لتجهيز الوجبات الغذائية وتزويد الطائرات بها» ليصبح «الخدمات الأرضية لتجهيز الوجبات الغذائية وتزويد الطائرات بها»، وإدراجه ضمن أنشطة الإقامة والطعام والخدمات المتصلة بها، تحت رقابة الهيئة العامة للطيران المدني والهيئة العامة للغذاء والتغذية. وشمل التعديل كذلك نشاط «مدارس تعليم الطيران» ليصبح «مراكز تعليم الطيران»، ضمن الأنشطة التعليمية والتربوية والخدمات المتصلة بها، مع خضوعه لرقابة الهيئة العامة للطيران المدني. ويأتي القرار في إطار تحديث وتصنيف الأنشطة التجارية بما يتوافق مع الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ومواكبة الأنشطة الاقتصادية الجديدة، خصوصا المرتبطة بخدمات شحن المركبات الكهربائية، إلى جانب تحديث المسميات والأنشطة القائمة بما يعكس طبيعة الخدمات المقدمة والجهات الرقابية المختصة.

5.17 مليارات لتر إجمالي مبيعات «ممتاز» و«خصوصي» و«ألترا»

477,4 مليون دينار إنفاق المواطنين والمقيمين على وقود السيارات خلال عام

- 267,07 مليون دينار صُرفت على بنزين «ممتاز» و209,7 ملايين أُنفقت على الوقود من نوع «خصوصي»
- استهلاك البنزين في البلاد ارتفع 1,27٪ خلال عام 2025ـ2026.. بزيادة سنوية تقدر بـ 64,8 مليون لتر
- بنزين «ممتاز» يتصدر الاستهلاك المحلي بـ 3,142 مليارات لتر.. و«خصوصي» يقترب من مليارى لتر

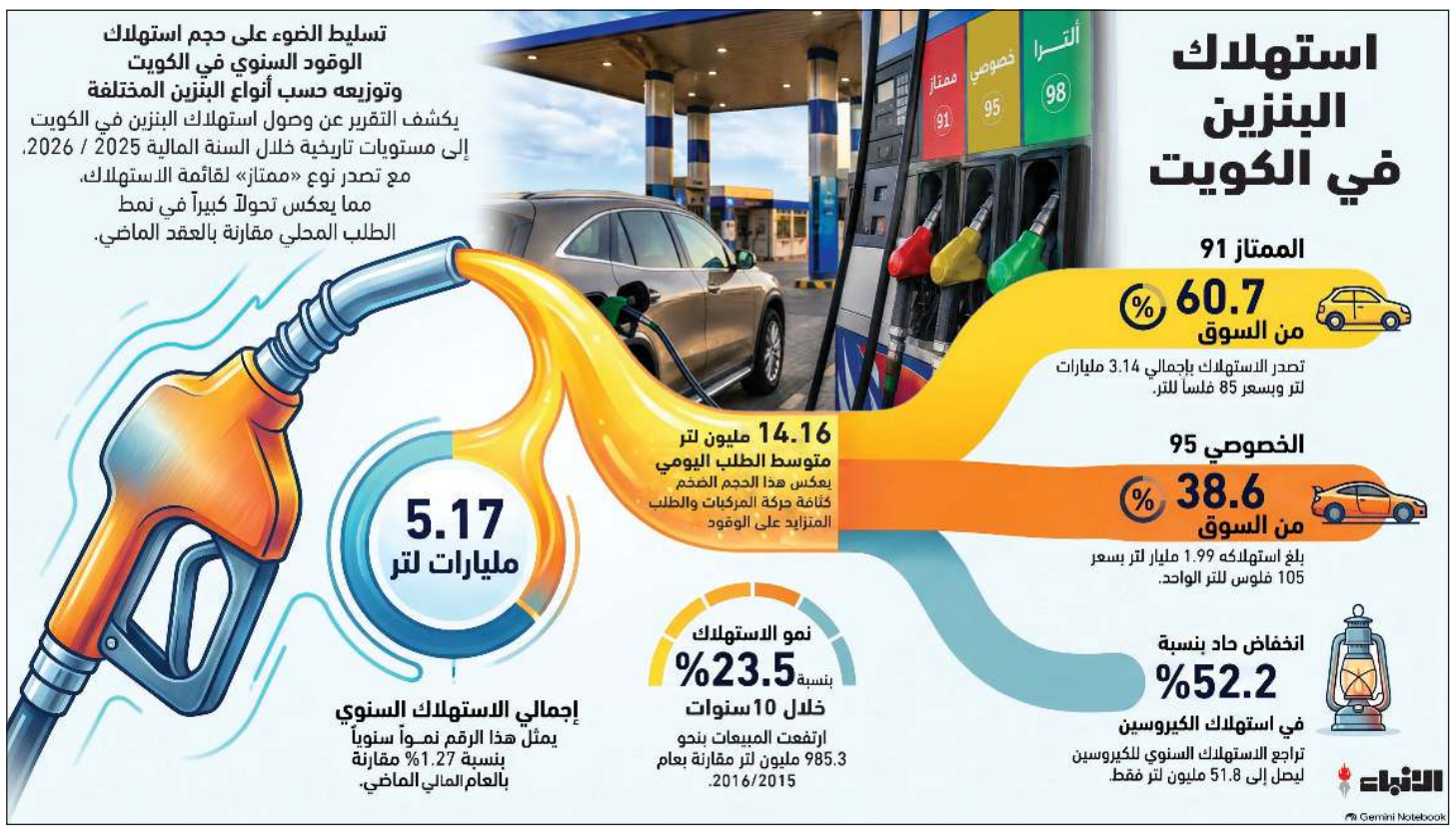

أحمد مغربي

أظهرت بيانات رسمية أن إنفاق المواطنين والمقيمين على استهلاك الوقود خلال العام المالي 2026/2025 بلغ نحو 477,4 مليون دينار، حيث استحوذ الوقود من فئة «ممتاز» على 267,07 مليون دينار من الإنفاق على وقود المركبات، بينما استحوذ الوقود من فئة «خصوصي» على 209,7 ملايين دينار، في حين كان الإنفاق على الوقود من نوع «ألترا» الأقل خلال العام، مستحوذا على نحو 634 ألف دينار.

واصل استهلاك البنزين في الكويت مساره الصاعد خلال السنة المالية 2026/2025، بالتزامن مع حركة المركبات والطلب المتزايد على وقود السيارات، إذ كشفت بيانات مؤسسة البترول الكويتية عن وصول إجمالي مبيعات الجازولين للسوق المحلي إلى 5,1705 مليارات لتر، مقابل 5,1057 مليارات لتر في السنة المالية السابقة، بزيادة سنوية بلغت 64,8 مليون لتر، ونمو نسبته 1,269٪.

وتعني الكميات المسجلة خلال العام أن متوسط استهلاك البنزين في الكويت بلغ نحو 14,166 مليون لتر يوميا، استنادا إلى قسمة المبيعات السنوية على 365 يوما، بما يعكس الحجم الكبير للطلب اليومي على وقود المركبات في السوق المحلي.

وتظهر المقارنة مع السنوات السابقة اتجاها تصاعديا واضحا في الطلب على البنزين على المدى الطويل، وبوصول المبيعات إلى 5,1705 مليارات لتر في 2026/2025، تكون مبيعات البنزين قد زادت بنحو 985,3 مليون لتر مقارنة مع 2016/2015، أي بنسبة 23,542٪ خلال 10 سنوات، رغم التراجع الاستثنائي الذي شهدته المبيعات في 2021/2020 بفعل جائحة كورونا.

«ممتاز» يستحوذ على النصيب الأكبر

وتكشف تركيبة استهلاك البنزين في الكويت استمرار بنزين «ممتاز» (91 أوكتين) في صدارة أنواع الوقود المستخدمة، إذ بلغت مبيعاته 3,1420 مليارات لتر خلال 2026/2025، مقارنة مع 3,1322 مليارات لتر في السنة السابقة، بزيادة 9,8 ملايين لتر ونمو 0,313٪.

وبذلك بلغ متوسط الاستهلاك اليومي من بنزين «ممتاز» نحو 8,608 ملايين لتر يوميا، واستحوذ على نحو 60,768٪ من إجمالي مبيعات البنزين خلال السنة.

ويأتي بنزين «خصوصي» (95 أوكتين) في المرتبة الثانية، بعدما ارتفع استهلاكه إلى 1,9968 مليار لتر خلال السنة المالية 2026/2025، مقابل 1,9415 مليار لتر في السنة السابقة، بزيادة 55,3 مليون لتر ونمو 2,84٪.

ويعني ذلك أن السوق المحلي استهلك في المتوسط نحو 5,471 ملايين لتر يوميا من بنزين «خصوصي»، فيما شكل هذا النوع نحو 38,619٪ من إجمالي استهلاك البنزين.

أما بنزين «ألترا» (98 أوكتين)، فظل يمثل حصة محدودة للغاية من الاستهلاك، إذ بلغت مبيعاته 31,7 مليون لتر مقارنة مع 32 مليون لتر في السنة السابقة، بانخفاض 300 ألف لتر، وبمتوسط استهلاك يقارب 86,849 ألف لتر يوميا.

وتوضح هذه التركيبة أن بنزين «ممتاز» و«خصوصي» يستحوذان معا على الغالبية الساحقة من سوق البنزين في الكويت، بإجمالي 5,1388 مليارات لتر خلال السنة المالية، وبما يعادل 99,38٪ من إجمالي استهلاك البنزين.

تحول في خريطة الاستهلاك

واللافت في البيانات التاريخية حدوث تحول كبير في تركيبة الطلب على البنزين خلال العقد الماضي، ففي 2016/2015 كان استهلاك «خصوصي» 95 أوكتين يبلغ 3,3566 مليارات لتر، مقابل 731,4 مليون لتر فقط لـ«ممتاز» 91 أوكتين، قبل أن تتغير الصورة تدريجيا خلال السنوات التالية، ليتصدر «ممتاز» الاستهلاك المحلي.

أسعار البنزين

وبحسب الأسعار المعمول بها في الكويت، يبلغ سعر لتر بنزين ممتاز 85 فلسا، فيما يبلغ سعر خصوصي 105 فلوس للتر، أما سعر بنزين ألترا فيخضع لتعديلات سعرية دورية استنادا إلى قرارات لجنة إعادة دراسة مختلف أنواع الدعوم.

52,25٪ انخفاضاً في استهلاك الكيروسين

سجل استهلاك الكيروسين تراجعا حادا خلال السنة المالية 2026/2025، إذ انخفض إلى 51,8 مليون لتر مقابل 108,5 ملايين لتر في السنة السابقة.

وبلغ مقدار الانخفاض 56,7 مليون لتر، بما يعادل تراجعا نسبته 52,25٪، فيما بلغ متوسط الاستهلاك اليومي نحو 141,91 ألف لتر.

99,7٪ منها نقدية لـ 9 شركات تدعم حصول مساهميها على تدفقات نقدية بصورة أسرع

306,74 ملايين دينار توزيعات أرباح نصف سنوية لـ 10 شركات مدرجة

682,30 مليون دينار أرباح الشركات العشر المجمعة .. و54,88 مليار دينار إجمالي أصولها بنهاية يونيو 2026

علي إبراهيم

أظهرت النتائج المالية الفصلية عن النصف الأول من 2026 أن 10 شركات مدرجة أقرت توزيع أرباح مرحلية نقدية وأسهم منحة بقيمة إجمالية بلغت 306,74 ملايين دينار، ما يعني أن المساهمن سيحصلون على تدفق نقدي بصورة أسرع بدلا من انتظار نحو عام للحصول على توزيعات الأرباح السنوية، كما يعطي ذلك مؤشرا على قدرة الشركة على تحقيق أرباح وتوليد سيولة بصورة مستمرة، وذلك في إشارة واضحة على قوة النتائج المالية التي حققتها هذه المجموعة من الشركات خلال الأشهر الستة الأولى من العام.

واستحوذت التوزيعات النقدية على غالبية التوزيعات الفصلية بنسبة 99,7٪ بقيمة بلغت 306 ملايين دينار موزعة على 9 شركات مدرجة، فيما بلغت قيمة أسهم المنحة للشركة العاشرة نحو 743,93 ألف دينار، بنسبة توزيع بلغت 2٪ على المساهمين، دون أن يترتب عليها زيادة في رأس المال أو عدد الأسهم المصدرة.

وتظهر الأرقام أن التوزيعات البالغة 306,74 ملايين دينار تعادل نحو 44,95٪ من صافي الأرباح المجمعة التي حققتها الشركات العشر خلال النصف الأول من 2026 والبالغة 682,30 مليون دينار، بما يعني أن ما يقارب نصف الأرباح المحققة خلال الفترة انعكس في صورة توزيعات مرحلية على المساهمين، مع احتفاظ الشركات بالجزء المتبقي من الأرباح.

وسجلت الشركات العشر أرباحا مجمعة بلغت 682,30 مليون دينار خلال الأشهر الستة الأولى من 2026، بزيادة سنوية قدرها 19,78٪، وهو معدل نمو يتجاوز وتيرة نمو الأرباح الإجمالية للشركات المدرجة في البورصة خلال الفترة ذاتها.

واستحوذت أرباح الشركات العشر على نحو 50,15٪ من إجمالي صافي أرباح 131 شركة مدرجة في بورصة الكويت والمتوافقة في سنتها المالية، ما يعكس الوزن الكبير لهذه المجموعة المحدودة من الشركات في النتائج الإجمالية للسوق، إذ حققت 10 شركات فقط ما يزيد قليلا على نصف الأرباح التي سجلتها الشركات الـ131 خلال النصف الأول.

وعلى مستوى المركز المالي، واصلت الشركات العشر توسيع قاعدة أصولها، إذ ارتفع إجمالي أصولها بنسبة 9,45٪ على أساس سنوي ليصل إلى 54,88 مليار دينار بنهاية يونيو 2026، بما يعكس نموا ملحوظا في حجم ميزانياتها مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق.

وامتد النمو كذلك إلى النشاط التشغيلي، حيث ارتفعت الإيرادات التشغيلية الإجمالية للشركات العشر بنسبة 5,77٪ خلال النصف الأول من 2026 لتبلغ 2,49 مليار دينار، وهو ما تزامن مع نمو الأرباح بوتيرة أعلى بلغت 19,78٪. وتشير مقارنة نمو الأرباح بالإيرادات إلى أن معدل نمو الأرباح لدى الشركات العشر تجاوز معدل نمو إيراداتها التشغيلية بنحو 14,01 نقطة مئوية، بعدما ارتفعت الأرباح 19,78٪ مقابل نمو الإيرادات 5,77٪، فيما جاءت زيادة الأصول البالغة 9,45٪ في مستوى متوسط بين وتيرتي نمو الإيرادات والأرباح. وتأتي التوزيعات المرحلية للشركات العشر في وقت حققت فيه الشركات المدرجة في بورصة الكويت نموا جماعيا في نتائجها خلال النصف الأول من العام، إذ ارتفع صافي أرباح 131 شركة مدرجة ومتوافقة في سنتها المالية بنسبة 7,94٪ إلى 1,36 مليار دينار، مقابل 1,26 مليار دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي.

وبذلك، سجلت الشركات العشر الموزعة للأرباح المرحلية نموا في صافي أرباحها بنسبة 19,78٪، متجاوزة معدل نمو أرباح الشركات الـ131 البالغ 7,94٪ بفارق 11,84 نقطة مئوية، وهو ما يبرز قوة الأداء المالي للمجموعة التي اتجهت إلى مكافأة مساهميها بتوزيعات خلال العام بدلا من انتظار التوزيعات السنوية.

وتعكس البيانات في مجملها ثقلا واضحا للشركات العشر ضمن النتائج المالية لبورصة الكويت خلال النصف الأول من 2026، إذ جمعت بين 682,30 مليون دينار من الأرباح، و54,88 مليار دينار من الأصول، و2,49 مليار دينار من الإيرادات التشغيلية، إلى جانب توزيعات مرحلية إجمالية بقيمة 306,74 ملايين دينار، لتصبح التوزيعات النصفية أحد أبرز ملامح موسم نتائج الشركات المدرجة خلال العام الحالي.